رأي القدس

العنف يتصاعد في العراق

■ تتفاقم الاوضاع الامنية في العراق بشكل مرعب هذه الايام، ففي اليومين الماضيين سقط اكثر من مئة قتيل في اشتباكات طائفية ومواجهات مع قوات الشرطة او من خلال سيارات مفخخة.

ويوم امس اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع ان خمسين مسلحا، وعشرين جنديا عراقيا قتلوا في اشتباكات في بلدة الديوانية جنوب بغداد، وذلك عندما هاجم مسلحون مراكز للشرطة، يعتقد انهم يتبعون جيش المهدي التابع للسيد مقتدى الصدر.

واللافت ان هذا التصعيد يأتي بعد تصريحات ادلى بها السيد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي ومتحدثون رسميون امريكيون، اكدوا فيها ان العنف في بغداد تراجع بواقع النصف تقريبا منذ تموز (يوليو) الماضي، عندما بدأت الحكومة العراقية بالتعاون مع القوات الامريكية في تطبيق خطة امنية لضبط الاوضاع في العاصمة.

وبات واضحا انه في كل مرة يتحدث فيها المسؤولون الامريكيون والعراقيون عن تراجع احداث العنف يأتي من يحاول تكذيبهم من خلال زيادة الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة. ولكن يبدو ان الجديد هذه المرة يتمثل في حدوث اشتباكات بين قوات ميليشيا المهدي وقوات الشرطة العراقية، اسفرت عن اعداد كبيرة من القتلى والجرحى خاصة في صفوف الاخيرة.

عودة الهدوء الى العاصمة العراقية بغداد عملية صعبة ان لم تكن شبه مستحيلة، لان الجهة التي يمكن ان تتولى هذه المهمة، وهي قوات الامن العراقية، غير مؤهلة، علاوة على كونها مخترقة من قبل الميليشيات الطائفية.

فالسيد المالكي وضع اصبعه على الجرح عندما حمّل الميليشيات الجزء الاكبر من مسؤولية الانهيار الامني واتساع دائرة القتل والعمليات الانتقامية، ووعد بوضع حد لهذه الظاهرة، من خلال حل هذه الميليشيات ونزع اسلحتها.

الحديث عن حل هذه الميليشيات شيء، واتخاذ خطوات عملية لتنفيذه على الارض شيء آخر. فمعظم هذه الميليشيات، ان لم يكن كلها، تتبع كتلا سياسية كبرى مشاركة في الحكومة، وتشكل عماد وجودها واستمرارها.

فميليشيا بدر تتبع المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الذي يتزعمه السيد عبد العزيز الحكيم زعيم التكتل السياسي الحاكم. وميليشيا المهدي تتبع السيد مقتدى الصدر المشارك عمليا في الحكومة بعدد من الوزراء، والامثلة كثيرة في هذا الخصوص.

العراق يعيش الحرب الاهلية الطائفية، سواء بشكل مصغر مثلما يصر بعض المسؤولين الامريكيين، او على نطاق اوسع مثلما تقول الوقائع على الارض. وهناك مؤشرات تؤكد ان هذه الحرب بدأت تنتقل الى ابناء الطائفة الواحدة نفسها، وشاهدنا امثلة واضحة في هذا الخصوص من خلال ما حدث في البصرة قبل اسبوعين.

فوصول هذه الصدامات الى مدينة البصرة التي كانت مضرب المثل في الهدوء والاستقرار، وهجوم مجموعة من جيش المهدي على مقر لقوات الامن، وتفجر مواجهات قبلية في منطقة الوسط والجنوب، كلها تنبئ بان ايام العراق المقبلة قد تكون اكثر دموية.

اقتراح الحلول والمخارج ليس عملية سهلة على الاطلاق، ولكن ما يمكن قوله ان العراق لا يمكن ان يحكم الا من خلال حكومة عراقية وطنية تملك قرارا مستقلا، ومن المؤسف ان الحكومة الحالية ليست كذلك.

الجذور والانعكاسات السياسية للازمة الاقتصادية في السودان

د. عبدالوهاب الافندي *

■ عندما تعلن حكومة دولة مصدرة للنفط انها دخلت في ازمة مالية خانقة لان سعر برميل النفط تضاعف، وانها مضطرة بذلك الى تخفيض ميزانيتها بمقدار الثلث، فان اول ما يتبادر الى الذهن هو ان المسؤولين في وزارة المالية لا يحسنون الحساب. ذلك ان تضاعف اسعار النفط يعني بالضرورة تضاعف ايرادات الحكومة، مما كان يتيح زيادة الميزانية لا تخفيضها. فكيف فسرت الحكومة هذه البهلوانية الاقتصادية، وهذه المعجزة التي يزداد فيها مواطنو بلد فقراً كلما ازداد البلد غنى؟

الحكومة قدمت اكثر من تفسير. واول تفسير كان هو ان الميزانية كانت قد حسبت على اساس ضخ مئتي الف برميل اضافي من النفط من حقول جديدة، مما كان يعني ان ترتفع الصادرات النفطية الى 450,000 برميل في اليوم. ومع ان الضخ من هذه الحقول بدا فعلاً، الا انه لن يبلغ الميناء الا بعد شهرين، مما يعني ان وصول الايرادات الى خزينة الدولة لن يتم الا بعد فترة. اضافة الى ذلك فان الحكومة تقول ان ارتفاع سعر النفط العالمي يتطلب منها ان ترفع السعر الذي تبيع به الدولة المشتقات النفطية للجمهور لتواكب السعر العالمي. ايضاً تقول الحكومة ان رفع الدعم عن المحروقات (والسكر ايضا) ضروري لتلافي عجز الميزانية الذي بلغ ما يقارب الثلث، اي اقل بقليل من سبعمئة مليار دينار سوداني (3,5 مليار دولار). ودافعت الحكومة عن الخطوات التي اتخذتها بالاشارة الى اعطاء الدولة اولوية لمشاريع التنمية التي يعود ريعها على الفقراء، وخاصة في الاقاليم. وقالت انها قد سلمت الولايات نصيبها من ميزانية التنمية مقدماً، ولهذا فان تخفيض ميزانية التنمية لم يعد خياراً.

كما هو متوقع فان موقف الحكومة اثار عاصفة من الانتقادات من المعارضة والاعلام والنقابات وحتى من بعض شركائها في السلطة، وهي انتقادات طالت تبريرات الحكومة وارقامها اضافة الى قراراتها. واقترح المعارضون حلولاً بديلة، مثل تخفيض الانفاق الامني والانفاق على الاجهزة السيادية الذي يبلغ اكثر من 85 % من الصرف على المرتبات، ومثل السحب من الاحتياطي ورفع سعر الدينار السوداني مقابل الدولار.

ويلاحظ ان انتقادات المعارضين ركزت على الخلفية السياسية للازمة، خاصة فيما يتعلق باتهامات الفساد وسوء الادارة، ولكن المعالجات المقترحة ركزت في مجملها على المجال الاقتصادي والاجراءات المالية. ولكن من الواضح ان العامل السياسي لعب ويلعب الدور الاهم في الازمة الاقتصادية الحالية، التي لا تعود فقط الى سوء الادارة، بل الى عوامل جوهرية في التركيبة السياسية للنظام.

من ناحية نظرية فان قرار رفع الدعم عن المحروقات والسلع الاخرى كان قراراً ينتظر الحسم منذ اكثر من عامين، ولكن الحكومة كانت تتلكأ في اخذه خوفاً من انعكاساته السلبية سياسياً، ولانها كانت تريد ان تتقوى عليه بالشراكة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد اتفاقية السلام. ويصعب على ذلك الحليف معارضة مثل القرار الذي يطالب به صندوق الدولي والبنك الدولي ويشترطه المانحون كاحد ادلة الادارة الاقتصادية السليمة.

اضافة الى ذلك فان جزءاً من الازمة الحالية يعود الى اتفاقية السلام التي وقعت العام الماضي، وتضمنت بنوداً ضمنت لحكومة الجنوب نصف عائدات النفط، اضافة الى منح الولايات نصيباً من ايرادات الدولة. وقد كان احدى نتائج هذا الاتفاق رفع الانفاق الحكومي على بعض المؤسسات، مثل رئاسة الجمهورية التي رصد لها في الميزانية مبلغ 177 مليار دينار، وهو اكثر بمرة ونصف من الانفاق على الصحة. ولكن اهم عامل ظل اصرار الحكومة على استخدام موارد الدولة كاحد اهم ادوات العمل السياسي. وقد اتخذ هذا في اول الامر شكل الصرف المباشر على الحزب الحاكم من خزينة الدولة، والصرف المباشر وغير المباشر على الانصار والاحزاب الموالية والميليشيات المتعاونة، احياناً عبر التعيينات في مناصب الدولة او الصرف من ميزانيات غير معلنة.

هذا التوجه تزامن مع انشاء شركات ومؤسسات اقتصادية تابعة للدولة واجهزتها ومولة من ميزانيتها، ولكنها تعامل وتتصرف كمؤسسات خاصة. وتستخدم هذه الشركات لتمويل الحزب الحاكم وحتى بعض المؤسسات العسكرية والامنية، وتتحمل الدولة خسائرها اذا خسرت، ولكن الارباح لا تؤول الى الدولة، كما ان العاملين فيها يتقاضون رواتب ومخصصات ضخمة ونصيباً مقدراً الارباح. وهذا بدوره جعل هذه الشركات والمؤسسات اداة سياسية لمكافأة الانصار و«المؤلفة قلوبهم». وتحول هذا الى ما يشبه الفساد المقنن، واحد اكثر اشكال الاستخدام السياسي للمال العام فعالية.

وكانت حكومة الانقاذ قد جاءت الى الحكم بشعارات متشددة ضد اي شبهة فساد، لدرجة ان احد حكام الاقاليم اقيل بعد شهر لانه استأجر خادماً، كما ان السياسة الاقتصادية المتبعة كانت تشبه اشتراكية الدولة في اصرارها على ضبط الاسعار وسيطرة الدولة على الاقتصاد. ولكن الحكومة تخلت عن هذه السياسة بسرعة وتحولت بحماس الى المنهج الرأسمالي، حيث عمدت الى تحرير الاسعار ورفع يد الدولة عن السوق. ولكن هذا التحول الى السوق صاحبته تشوهات على اكثر من صعيد، كان من ابرزها تخلي الدولة الى حد كبير عن دورها في تقديم الخدمات خاصة في مجال العلاج والتعليم، اضافة الى ما اشرنا اليه من استخدام الدولة للسوق كاداة من ادواتها السياسية، خاصة فيما يتعلق بمكافأة الانصار عبر عقود الدولة او رخص التصدير والاستيراد.

ولكن اكبر تشوه خلقته الحكومة في الاقتصاد السوداني كان ولا يزال التحكم التعسفي في الاجور. ففي حين قامت الحكومة بتحرير الاقتصاد وجعل السوق يتحكم في الاسعار، ورفعت يدها عن معظم الخدمات، فانها فرضت قيوداً صارمة على الاجور في الدولة انعكست على الوضع خارجها. ولان الحكومة قامت بحظر العمل النقابي الحر فانها عملياً اخرجت الاجور من قانون السوق لانه لم يعد من الممكن للنقابات ان تدافع عن اعضائها وان تدخل في مساومات مع المخدمين بغرض رفع الاجور لتواكب التحركات الاخرى في السوق. ولان التضخم بلغ معدلات مرتفعة جدا خلال العقدين الماضيين، فان هذا الوضع خلق اكبر تشوه في السوق، حيث اصبحت الغالبية الساحقة من موظفي الدولة، حتى كبار موظفيها من الفقراء بعد ان كانوا في السابق يشكلون عماد الطبقة الوسطى.

هذا بدوره ادى الى تشوه آخر تمثل في تقديم دعم غير مباشر لكبار الموظفين، بمن فيهم الوزراء الذين لم تكن مرتباتهم تفي باحتياجاتهم. ويتخذ هذا الدعم وسائل عدة، ابرزها السماح للمسؤول او اقاربه بالاشتغال بالتجارة والاعمال، احياناً في مجالات لها صلة مباشرة بعمله الرسمي، وهو باب من ابواب الفساد. ومن بينها كذلك تقديم اعانات مالية مباشرة من شركات ومؤسسات الحكومة اياها او من رجال الاعمال الموالين للحكومة، والذين يتقاضون بدورهم مقابل ذلك «تسهيلات» معلومة.

من هنا فان الضجة التي ثارت حول قرارات الحكومة الاخيرة حول رفع الدعم عن المحروقات هي ضجة في غير محلها، لان هذه ليست هي القضية. رفع الدعم هو امر صحي ومطلوب لانه يزيل تشوهات غير سليمة في السوق. ولكن هذه القرارات تترك التشوه الاهم، وهو تدخل الحكومة في سوق العمل واستخدام قدراتها القمعية لكي تفرض على الناس العمل بالسخرة، حيث ان رواتب معظم العاملين في الدولة والقطاع الخاص لا تغطي حتى تكاليف ابقاء العامل على قيد الحياة، ناهيك عن ان تكفي لاعالة اسرة وتغطية تكاليف العلاج والتعليم والانتقال الى مكان العمل. وقد تحول تسعة اعشار العاملين باجر في البلاد الى متسولين، مضحين في ذلك باكثر ما كان السوداني يعتز به، وهو كرامته. والبقية ممن لم يهاجروا او يدخلوا عالم «البيزنيس» فهم اما معتصم ببقية كرامة قابض على الجمر، او مستعين بقريب مهاجر، او والغ في الفساد. ولو لم ترتكب الحكومة اثماً سوى هذا لوسعها وكثير من اهل جهنم التي قد يدخلها الداخل بتجويع قطة، فما بالك بتجويع شعب بكامله؟

وكان هذا لا يكفي فان بعض اركان النظام، مثل مساعد رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب الحاكم الدكتور نافع علي نافع الذي لم يرزقه الله تعالى من الحصافة السياسية الا قليلاً، يضيفون الى هذه الجناية الكبيرة في حق الشعب والوطن التبجح السمج والاستخفاف غير الموفق بمعاناة الجماهير واستفزاز الخلق بتحديهم ان يخرجوا للشارع ليتظاهروا، وهو سوء تقدير سياسي قد يدفع ثمنه باكبر واسرع مما يتوقع. وهناك استفزاز اشد يتمثل في اسلوب عيش كبار رجال الدولة والحزب الحاكم وحياة البذخ التي يعيشونها رغم ان رواتبهم ومخصصاتهم الرسمية لا تبرر ذلك، وفي الوقت الذي يعيش فيه الملايين حياة الشظف والمهانة.

المهم في الوقت الحالي بالنسبة لهذه الحكومة –او تلك التي ستعقبها سريعاً اذا استمر د. نافع ومن معه في نهجهم الحالي– هو ان تكمل تحرير السوق باتاحة كاملة للحريات النقابية وبتقدير اجور العاملين على اسس واقعية، وبالقضاء على الفساد الظاهر والمستتر، وخاصة الفساد البنيوي المتمثل في التخصيص غير المباشر لموارد الدولة وتحويلها الى اداة سياسية للفساد والافساد السياسي. ذلك ان قانون السوق لا يقف فقط عند باب المتاجر ومحطات الوقود.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

ثقافة المقاومة بديلاً لثقافة الارهاب أو المداهنة

د. فوزية ابو خالد *

■ لا نريد أن ينفرط من بين أيدينا ولا أن يغيب عن عيوننا ولا أن يستبعد من عقولنا تاريخ ما يزيد على شهر من المقاومة المشروعة الشرسة في الرد على حرب لم تكن تطمع في أقل من ابادة 577 شعبا كاملا، وقتل نسغ المقاومة أنى وجد. فليس لجمرة المقاومة التي شاركت أكف قريبة وبعيدة في التمسك بشرارات أملها، أو في التداوي باكتواءاتها أن تنحل ـ لا سمح الله ـ الى رماد أو تتحول الى ذكرى جذوة تبعدها الأيام عنا شيئا فشيئا أو يشغلنا عنها انغماسنا في حياة ليست حليفة لأمانة دم الأطفال الذين اغتالتهم يد العدوان عنوة دونما ذنب، ولا وفية لدم الشهداء الذين أطعموا زهرة أعمارهم لفعل المقاومة بما ترمز اليه من تعلق بالعدل والجمال وحب للحرية وللأوطان وللكرامة الانسانية.

لقد انطلقت يوم الثاني عشر من تموز لهذا الصيف في سماء لبنان وشبت في مراقدنا ومواقدنا المطفأة شعلة طالما اكتوت أصابعنا بمحاولة اشعالها في وجه ما لف ويلف منطقتنا من ظلم وظلام لأكثر من نصف قرن، الا أن تلك المحاولات كثيراً ما تعرضت للافشال أو الفشل، كما تعرضت لعمليات التشكيك والتسفيه والاخماد واهالة الرمل.

تلك الشعلة هي شعلة ثقافة المقاومة التي جرت محاولات مستميتة متتالية لتحويلها الى ثقافة المساومة والرضوخ باسم الواقعية والبراغماتية أواستبعدت تماما ليحل محلها اما ثقافة الارهاب أو ثقافة المداهنة، ابتداء من معاهدات السلام آخر السبعينيات الذي لا يشبه بشروطه غير العادلة الا الاستسلام الى اتفاقيات التسويات في التسعينيات التي لا تؤسس بتنازلاتها من طرف واملاءاتها من الطرف الآخر الا لعكس السلام الى عولمة الرعب الأمريكي التي تبعتهما مطلع الألفية الثالثة تحت شعار (محاربة الارهاب) لتقوم بآخر محاولات القضاء على ما تبقى من رمق الحلم بها.

ان ما جرى على أرض لبنان على امتداد شهرين هو في رأيي رد اعتبار لثقافة المقاومة التي تعرضت على مدى ما يقارب ربع قرن من الزمن الى عملية تصفية مقصودة ومحمومة حاولت أن تمحو كل كلمة في اللغة المكتوبة أو المحكية تحمل معنى مقاومة أو تشكل أحد مشتقاتها أو أحدى المفردات المرتبطة بها أو المعبرة عنها. ولهذا فقد حيد تحرير المقاومة لجنوب لبنان عام 2000 بعد اثنين وعشرين عاما من الاحتلال الاسرائيلي، وتم التعامل معه على أنه استثناء، كما ظلت الانتفاضات اليومية المتلاحقة على أرض فلسطين تعامل بنفس الحياد، حيث يتم تحاشي ـ ان لم نقل محاربة– كل امكاناتها الخلاقة التي يمكن أن تؤدي الى استبدال ثقافة المهادنة أو الانسحاب أو التيئيس أو الاستئناس كل حسب موقعه الجيوسياسي بثقافة المقاومة.

لقد خلقت مواجهة لبنان الأخيرة نوعا بسيطا ومركبا من ثقافة المقاومة لم يكن للبنانيين أن يحتملوا وحشية الحرب الاسرائيلية على المدنيين لشهر متواصل بدون أسلحتها السلمية في محاربة الموت بالحياة.

وثقافة المقاومة التي واجه بها الشعب اللبناني تلك الحرب لعبت دورا نشطا وتاريخيا لن ينسى بل ربما يصير مثلا مثل مواجهة فيتنام للجيش الأمريكي والجزائر لفرنسا ومواجهة الفصل العنصري بجنوب أفريقيا في تحريك حس المقاومة وفي نشر ثقافتها ليس على مستوى لبنان وحسب، بل على مستوى العالم.

لقد رأينا في بداية الحرب ذلك التحفظ أو التجاوب البارد من العالم تجاه ما كان يتعرض له لبنان من حرب اسرائيلية عدوانية عليه، ولم يكن ذلك البرود على مستوى الحكومات وحسب بل حتى على مستوى عدة مجموعات من المثقفين العرب وغير العرب وعلى مستوى الشارع العربي والعالمي. غير أن ذلك الترقب الحذر والمحايد لما يجري على الساحة اللبنانية ما لبث أن شهد تحولا جارفا خصوصا على مستوى الشعوب في موقفه من لبنان ومقاومته المشروعة.

ويمكن هنا أن نتحدث عن مجموعة من أفعال المقاومة التي سجل الشعب اللبناني عبر تراكمها اليومي خلال شهر من الزمان نسيج ما نسميه اعادة انتاج ثقافة المقاومة، تلك الثقافة التي كادت أن تقضي عليها وعلى تاريخها عربيا وعالميا موجة الترهيب الأمريكي خصوصا بعد الحادي عشر من ايلول (سبتمبر). ومن هذه الأفعال التي جسدت ثقافة المقاومة على سبيل المثال لا الحصر على الساحة اللبنانية وردت الروح اليها عربيا ودوليا ما يلي:

1ـ صلابة المقاومة الشعبية وحرب العصابات على أرض لبنان في مواجهة عدوان مستعد بجيش نظامي معد بأعنف أسلحة القتال. وقد استطاعت تلك المقاومة النظيفة على عكس بشاعة وولوغ العدوان في دم مجازر الأطفال والمدنيين أن ترسم أمام عيون العالم ذلك الخيط الساطع بين المقاومة المشروعة وبين ارهاب دولة اسرائيل البواح الذي لم تألُ الادارة الأمريكية منذ ولاية بوش الصغير الأولى جهدا في لعبة خلط الأوراق بين المقاومة وبين الارهاب. وقد كان أسلوب المقاومة الشعبي لهذه الحرب امتدادا للأسلوب الذي حرر الجنوب، حيث كان يستهدف قتال العسكريين لا المدنيين، فحتى عندما كان بمقدوره ضرب المصانع الكيمياوية الاسرائيلية بحيفا تجنب ذلك، وبينما زاد قتلى العدوان الاسرائيلي من المدنيين على ألف مواطن لبناني ثلثهم أطفال عدا عن المليون مشرد كان عدد قتلى المدنيين من الاسرائيليين لا يتعدى بضع عشرات نسبة الجنود منهم 60 % فقد كانت ضربات المقاومة تتوجه للعسكريين ولم تكن الصواريخ المصوبة شمالا الا لرد جميل الرعب جزئيا الذي كانت توزعه اسرائيل على اللبنانيين دون تمييز عبر دورة النهار والليل دون توقف.

2ـ هدوء الخطاب السياسي لحزب الله. فعلى خلاف تجارب الستينيات كان خطاب المقاومة خطابا عقلانيا ومتزنا بلا تنازلات، كما أنه لم يتسم بالنارية ولا بالادعاءات والعنتريات بل لا تكون هناك مبالغة أن نؤكد أنه خطاب اتسم بالصدق والشفافية العالية في نقل تفاصيل المعركة مقابل ما مارسه الاعلام الاسرائيلي من تعتيم وتضخيم لانتصارات متوهمة عملا ربما بعادة بعض حروبنا السابقة.

3ـ على أن المقاومة التي عشنا أوارها الحارق لحظة بلحظة طوال شهر ويومين من الزمان وتعلمنا منها وتعلم أطفالنا الصبر والعزة لم تكن فقط تلك المقاومة القتالية الأسطورية بين مقاومي الجنوب اللبناني وبين جنود العدو الاسرائيلي، بل كانت هناك المقاومة السياسية البطولية خاصة في بلد يقوم على تعددية لبنان الاجتماعية والسياسية والطائفية. كان من الواضح أن اسرائيل وربما الادارة الأمريكية بالذات كانت تراهن على تفكك الجبهة السياسية اللبنانية داخليا وربما أيضا كانت تأمل أن تتدخل هوية حزب الله في تحييد الشارع العربي أو ذبذبته.

الا أن تماسك الجبهة السياسية اللبنانية تحول نفسه الى شكل من أشكال المقاومة التي أثرت ايجابيا على الشارع العربي. وقد لمست بيدي على سبيل المثال كيف خجل بعض المثقفين العرب أن يختلفوا على الأساسيات في الظل والمكاتب المكيفة بينما اللبنانيون تحت قصف الغارات اليومي متماسكون وملتفون خلف المقاومة باعتبارها مع وحدتهم حبل الانقاذ الوحيد.

4ـ ثقافة المقاومة أيضا تبدت في وسط الحرب، وبعد وقفها في ذلك المد المدني الذي التف حول بعضه في مواجهة العدوان. فمن الاستضافة للنازحين الى اقامة الاعتصامات ببيروت الى اقامة نشاطات يومية للأطفال سواء في الحدائق والمدارس التي التجأ اليها أو في المسارح رغم استمرار الغارات وانقطاع الطرق والماء والكهرباء. فمثلا كانت نضال الأشقر تقيم نشاطا يوميا مقاوما على مسرح المدينة ومثلها مقاومة الاعلام، ومقاومة الاستشفاء ومقاومة الكتابة ومقاومة الشعر والموسيقى ومقاومة الولادات الجديدة، وتآخي أهالي قرى الجنوب مع أهالي المخيمات الفلسطينية هناك لمواجهة تلك الحرب العدوانية الحرام بحلال المقاومة.

5ـ انتشار شمس ثقافة المقاومة من لبنان الى عدد واسع من بلدان العالم والعالم العربي. وقد لمسنا ذلك في عدد من التظاهرات والاعتصامات وخطابات الاحتجاج للمنظمات الدولية الحقوقية المدنية والرسمية والسفارات والمشاركة في حملات التطوع المادي والمعنوي التي بادرت اليها العديد من قوى المجتمع العربي والدولي.

6ـ غير أن من أهم معطيات ثقافة المقاومة على المستوى العربي من خلال انهيار سطوة خرافة أن جيش العدو الاسرائيلي جيش لا يقهر ولا قبل للعرب بمواجهته في جانب ومن خلال الموقف العربي سواء في انسحابيته أول الحرب أو في نجاحه الجزئي والنسبي بمجلس الأمن في وقف الحرب وان كان جاء بدون أدنى ادانة لاسرائيل على الأقل في توحشها في قتل الأطفال من الناحية الأخرى، باتت تطرح أسئلة جادة مثل: هل لا يزال هناك من الأنظمة العربية من يظن أنه يستطيع أن يدعي ريش المقاومة لستر عوراته السياسية؟

أو هل بقي من يجرؤ على معاداة ثقافة المقاومة لأنها تكشف أن أميته لا تسمح له أن يقرأ اشارات الحرب ولا شروط السلام؟! وأخيراً هل يمكن بعد هذا الصيف الساخن من الحرب على لبنان ومن المقاومة الباسلة أن يرضى العالم العربي بثقافة المداهنة والملاينة واللامبالاة بديلا لما جربه من كرامة ثقافة المقاومة. وبعد.. لو كل منا يسأل نفسه ماهي ثقافة المقاومة التي اكتسبناها من هذه التجربة بفواجعها وبوارقها. فلا أظن أن هذا السؤال الصعب الذي قد يعده البعض سؤالا خطيرا يحتمل الا اجابة بسيطة لا تحتمل ما يحف به من توجس أو خوف.

فثقافة المقاومة هي أن نوقد شمعة بدلاً أن نسهر في الظلام أو نجبر على أن ننام باكرا من شدة الحلكة.

ثقافة المقاومة هي تلك التي تغزل أو تكتب بظلف الغزال بدلاً من أن تأكل يدها ذئبة العوز أو أوكسيد البطالة.

ثقافة المقاومة هي ألا نخلع رؤوسنا حين نرى قطيعا ـ ما ـ خشية أن نتهم بالاختلاف.

ثقافة المقاومة ألا نلبس جثثنا ونمشي بين الناس بغية تحاشي المنية أو الاحتيال على الموت.

ثقافة المقاومة ألا نجوع وبأكفنا أصابع قادرة على العمل ورغيف أو خيال رغيف نستطيع أن نتشاركه.

ثقافة المقاومة هي ألا نتعود رائحة النفايات بدلاً أن نشرع في تنظيف الشارع أو المكان.

ثقافة المقاومة هي ألا يؤخذ أطفالنا منا الى ساحة الحرب أو يتحولون الى مشهد في مذبحة بدل الذهاب الى ساحة اللعب والى المدرسة.

ثقافة المقاومة ألا نتخلى عن أحلامنا لتكون أوطاننا بمقاس القبر. فثقافة المقاومة أن نقاوم لنحيا أحرارا.. لا لنموت. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

* كاتبة وشاعرة من السعودية

احذروا يا عرب... القوات الدولية على حدودكم!

د. محمد صالح المسفر

■ يتسابق بعض القادة العرب وخاصة في لبنان على تواجد قوات دولية على الحدود اللبنانية وراح بعض الزعماء اللبنانيين والعرب يحض الدول الأوروبية على الاسراع في نشر قواتها على الحدود اللبنانية الشرقية والشمالية والجنوبية، مهمة هذه القوات الدولية حماية العدو الاسرائيلي من أي ردة فعل من المقاومة اللبنانية في حالة اعتداء اسرائيلي على الأراضي اللبنانية، هذا في حال الحدود الجنوبية، أما في حال الحدود الشرقية والشمالية مع سورية فان هذا توسيع لمطلب صهيو ـ امريكي يساندهم بعض القيادات السياسية اللبنانية لوضع قوات دولية ولكل طرف من هذه الأطراف أهدافه ـ قوى لبنانية محددة تريد القطيعة مع دمشق لترتبط بأمريكا واسرائيل، قوى تريد الارتباط بفرنسا واسرائيل وأمريكا معا، اطراف أجنبية وعربية تريد القطيعة بين سورية ولبنان لأسباب تاريخية ووطنية ليس هذا مجال شرحها ـ في ظل هذه الدوامة يتعرض لبنان لاخطار متعددة لا يعلم حدودها الا الله عز وجل.

(2)

تكمن مخاطر القوات الدولية في حجم قوتها ـ الى جانب أمور أخرى ـ فهي تتألف من قوات عسكرية مدججة بأحدث الأسلحة وأدق أجهزة الاستخبارات وتتشكل هذه القوة من جيوش خمس عشرة دولة أوروبية تمسك بزمام القيادة والتوجيه وبيدها مهام تنفيذية بموجب تفويض دولي ينتقص من السيادة اللبنانية وحرية الدولة في اختيار علاقاتها مع أطراف دولية أخرى. هذه القوة قد تتحول بفعل اسرائيلي الى قوات احتلال لكل لبنان. قد يجادل بعض أصحاب الجدل في لبنان أو في دول المثلث العربي بان بين هذه القوات قوات اسلامية من بنغلادش واندونيسيا وماليزيا ولكن السؤال ما دور هذه الدول الاسلامية وما مدى قوتها اذا كان الأمر يصدر من قيادة أوروبية؟ والحق أن ما على هذه القوات سوى السمع والطاعة أو الانسحاب.

هذا النموذج قد تم تطبيقه في العراق الشقيق قبل عام 2003 كانت القوات المتعددة الجنسية (الدولية) تحيط بالعراق من كل جهاته الجغرافية فهيأت الظروف لهذه القوات وانقضت على العراق وتم احتلاله. وهذا حال العراق اليوم لا يحتاج الى شرح. كان هدف هذه القوات المعلن في حينه والذي تعاطف معه بعض العرب هو حماية جيران العراق من النظام السياسي في بغداد قبل عام 2003. أما مهمة القوات الدولية في لبنان فهي حماية اسرائيل كما أشرت آنفا وحماية طابورها الخامس في بيروت والحاق الأذى بسورية الحبيبة بعد اكتمال الطوق عليها من كل جهاتها الجغرافية كما فعل بالعراق.

ان وجود أي قوات مسلحة على تراب دولة أخرى بصرف النظر عن نصوص الاتفاقيات يعتبر مساسا بسيادة الدولة ويشكل خطورة بالغة. اذكر في هذا المجال في النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي نهجت حكومة غرانادا في البحر الكاريبي نهجا سياسيا يخالف السياسة الأمريكية لكنه لا يهدد سلامة واستقلال وامن أمريكا، وأرادت الحكومة الغرنادية بناء مطار لم يساعدها في تمويل ميزانية ذلك المشروع سوى الاتحاد السوفييتي في حينه. لم يعجب أمريكا ذلك الفعل فقامت بافتعال قلاقل في الجزيرة الأمر الذي أدى الى غزوها تحت ذريعة انقاذ الطلاب الأمريكيين الذين يدرسون الطب في تلك الجزيرة وبقية الهيمنة الأمريكية على تلك الدولة حتى هذه الساعة. السؤال ألا يمكن أن يختلق أمر ما في لبنان يؤدي الى نفس النتائج وتنصيب حكومة عميلة لاسرائيل وأمريكا كما فعلت في العراق؟

(3)

سؤال اطرحه بكل براءة، ماهو العائد السياسي والمادي والاجتماعي والاستراتيجي في المدى البعيد والمنظور لتحالف ما أصبح يعرف في لبنان وعربيا بتحالف 14 آذار من استعداء سورية في هذه الظروف الصعبة على لبنان وامتنا العربية والمطالبة بوضع قوات دولية على الحدود بين البلدين؟ أو وضع أجهزة الكترونية تراقب تلك الحدود تشرف عليها قوى معادية للدولتين الشقيقتين سورية ولبنان. ان رصد تلك الحدود سيكون لصالح اسرائيل وليس لصالح لبنان.

في هذا المجال فان من حق سورية أن تغلق حدودها مع لبنان حماية لأمنها وسيادتها وبالتالي تخسر لبنان اتصالها البري مع العالم العربي وهذا يشكل خسارة كبيرة، لكني أنبه الى خطر آخر قد يحدث لا سمح الله وهو الضغط على الأردن لاغلاق حدوده البرية مع سورية وهنا تتضاعف الخسائر على سورية ولبنان والمستفيد الوحيد في هذه العملية اسرائيل.

(4)

الحرب أوقفت نيرانها المعلنة لكنها من الناحية العملية ما انفكت قائمة، يتمثل ذلك في الحصار الاسرائيلي على لبنان، والاختراقات الاسرائيلية للمجال الجوي والبري له، وسؤال أخر بريء أوجهه الى جماعة 14 اذار (مارس) أين صداقتكم مع أمريكا؟ ولماذا لا تساعدكم على رفع الحصار عن شعبكم؟ اسرائيل حليفة أمريكا وانتم حلفاؤها أيضا فلماذا تنفذ كل مطالب اسرائيل ضد شعبكم وبلدكم ولا تقيم لكم وزنا؟

لا تقولوا لنا انكم لم تجردوا حزب الله من سلاحه بعد، وانكم تريدون تنفيذ اتفاق الطائف. حزب الله قال لن يكون سلاحه مشرعا في العلن وسيبقى سلاحه معه أسوة بالأسلحة المخزنة عند الأحزاب الأخرى مثل المردة والنمور وحرس الأرز والحزب الاشتراكي (الدروز) وجماعة أمل والقوات اللبنانية وغيرها. اما اتفاق الطائف فان اهم بنوده تقول بتشكيل حكومة وحدة وطنية ويقيني انها لم تتشكل حتى اليوم.

ان الذي يحكم لبنان هذه الأيام هم أحفاد مؤسسة الاقطاع السياسي من بيت الجميل الى بيت جنبلاط الى غيرهم ويضاف الى ذلك اقطاعي جديد هو بيت الحريري والذين انعم عليهم في حياته.

نريد حكومة لبنانية تحمي لبنان وتشد من أزر العرب في مواجهة مشاريع التقسيم في وطننا العربي الكبير لا حكومة طوائف وورثة اقطاع سياسي افل نجمه.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN